

تقرير
الاجتماع الخامس للمجموعة التشاورية
لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي حول تنمية التجارة البينية

الدار البيضاء- المملكة المغربية

27-28 فبراير 2013 م

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة التاسعة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك)

إسطنبول، 18-21 نوفمبر 2013

تمهيد

في إطار تنفيذ القرارات بشأن التعاون الاقتصادي الصادرة عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي ولاسيما إعلان مكة المكرمة والبيان الختامي وبرنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، ووفقا لنتائج الاجتماع الأول والثاني والثالث والرابع لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي المنعقدة بالدار البيضاء على التوالي من 11 إلى 12 فبراير 2009 ومن 31 مايو إلى 1 يونيو 2010 ومن 3 إلى 4 فبراير 2011، وبمراكش من 21 إلى 22 فبراير 2012 ولاسيما "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي"؛

وعملا بالقرار رقم ii-3 الصادر عن الدورة السادسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء "الكومسيك" الذي يدعو مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى القيام بأنشطتها بما يتوافق مع البرنامج التنفيذي ويطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية توفير المساهمة المالية الضرورية لإنجاز هذه الأنشطة والمشاريع التي تندرج في إطار البرنامج التنفيذي والذي يحث كافة الدول الأعضاء على توفير الدعم اللازم لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي حتى تتمكن من إنجاز ما جاء في البرنامج التنفيذي ويدعوها إلى المشاركة في هذه الأنشطة.

وفي إطار متابعة "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي" المصادق عليه من قبل الاجتماع الرابع للمجموعة التشاورية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة للمملكة المغربية "الاجتماع الخامس للمجموعة التشاورية حول تنمية التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وذلك يومي 27 و 28 فبراير 2013 بالدار البيضاء- المملكة المغربية.

شدد الاجتماع الخامس للمجموعة التشاورية على دور الدول الأعضاء في توسيع مجال التجارة البينية من خلال تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي- الكومسيك الذي يفرد مكانة خاصة لدور الدول الأعضاء والمؤسسات والمنظمات الدولية. كما يهدف الاجتماع إلى استكشاف فرص التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية في إطار البرنامج التنفيذي والاستراتيجية الجديدة للكومسيك.

1. المشاركون

سجل هذا الاجتماع مشاركة المؤسسات الآتية:

- ✓ الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي (قسم الشؤون الاقتصادية)،
- ✓ مكتب التنسيق للكومسيك،
- ✓ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

• المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) ؛

- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) ؛
- اللجنة المكلفة بالقضايا التجارية (GRTC) ؛
- قسم التعاون والاندماج (CID) التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية،
- قسم العمليات التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية،
- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)،

- ✓ المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)،
 - ✓ الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCI)؛
 - ✓ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية؛
 - ✓ الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر (OISA)؛
- وشهد الاجتماع أيضا مشاركة :

- ✓ وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة للمملكة المغربية،
- ✓ المؤسسة الماليزية لتنمية التجارة الخارجية،
- ✓ وزارة التجارة والصناعة للمملكة العربية السعودية،
- ✓ وزارة التجارة للجمهورية التونسية،
- ✓ وزارة التجارة والجمارك للجمهورية التركية،
- ✓ وزارة المالية لدولة الكويت،
- ✓ وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مالي،
- ✓ وزارة الصناعة والتجارة للجمهورية اليمنية،
- ✓ وزارة الصناعة والتجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية،
- ✓ وزارة الصناعة والتجارة والمنشآت الصغرى والمتوسطة لجمهورية بنين،
- ✓ جامعة الدول العربية،
- ✓ البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا،
- ✓ الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا،
- ✓ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مكتب نيويورك)،
- ✓ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

(انظر قائمة المشاركين في المرفق رقم 1)

2. الجلسة الافتتاحية

1. بعد تلاوة ما تيسر من الذكر الحكيم تناول الكلمة معالي الدكتور عبد القادر عمارة وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة للمملكة المغربية.

في مستهل كلمته، توجه الدكتور عبد القادر عمارة، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة للمملكة المغربية بالشكر الجزيل إلى وفود وممثلي المنظمات والهيئات المهمة بتنمية التجارة البيئية المشاركة في هذا الاجتماع في إطار منظمة التعاون الإسلامي، كما عبر عن تقديره وامتنانه للمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية وخاصة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على الجهود المبذولة لإنجاح التعاون الإسلامي علاوة على التنظيم الجيد لهذه التظاهرة.

كما أشار معالي الوزير إلى أن هذا الاجتماع جاء لتقييم الأنشطة التي تم انجازها في إطار البرنامج التنفيذي خلال السنوات السابقة واقتراح الهدف الجديد ضمن الاستراتيجية الجديدة للنهوض بالتجارة البينية التي وضعتها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري-الكومسيك.

وأشاد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة بالنتائج التي حققتها المجموعة التشاورية منذ انشائها سنة 2009 وذلك من خلال تطبيق البرنامج التنفيذي لتحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي في المجال التجاري ولاسيما الدعم المقدم من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لمبادرات المساعدات من أجل التجارة في المنطقة العربية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا. كما عبر عن ارتياحه فيما يخص التعاون في قطاعات حيوية كالزراعة والبيئة والسياحة والصحة والتمويل الإسلامي وما صاحبها من إطلاق المؤشر (50 COMCEC Index) بشراكة بين "ستاندرز أند بوردرز والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

كما حث الدول الاعضاء على ضرورة الانخراط القوي في تفعيل الاستراتيجية الجديدة التي وضعتها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري المصادق عليها خلال القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة وتحسين مناخ الأعمال وتقوية القدرات التنافسية للقطاع الخاص مع تحفيزه على الاستثمار في الفضاء الإسلامي.

وفي هذا الإطار، ستحتضن المملكة المغربية منتدى الأعمال الدولي السابع عشر والموسىاد المزمع انعقاده في أكتوبر 2013 حيث سيتمكن من تعزيز العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين للدول الأعضاء. كما أشاد الدكتور عمارة بمبادرة الشباك الموحد التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمرحلة لتسهيل التجارة البينية مؤكدا على أن المملكة المغربية التي تبادلت مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ما قيمته 11 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2011 مستعدة لتكثيف هذا التعاون ليصل إلى أرقى المستويات.

2. بعد ذلك تناول الكلمة السيد غلام حسين دارزي مدير قسم الشؤون الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي ليقراً على مسامع الحاضرين نص الكلمة الموجهة من طرف معالي البروفسور الدكتور أكمل الدين احسان أوغلي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والتي عبر فيها عن ارتياحه للنجاح الذي تم تحقيقه من قبل المجموعة التشاورية الذي يمثل المنتدى الوحيد ضمن منظمة التعاون الإسلامي المخصص للتقييم الشامل لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية. من جهة أخرى، أكد معالي الأمين العام على وجود جوانب أخرى في هذا البرنامج تتطلب تضافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف في الوقت المحدد بما في ذلك ضرورة استئناف عمل لجنة المفاوضات التجارية بشكل مبكر.

وأكد معالي الأمين العام على ضرورة إيلاء الاهتمام للتدابير غير التعريفية وشبه التعريفية في مجالات مثل توحيد الإجراءات الجمركية والعبور وأصناف الشباك الموحد. كما أكد معالي الأمين العام على ضرورة تكثيف العمل التعاوني مع التكتلات التجارية دون الإقليمية من أجل المضي قدماً في تنفيذ خارطة الطريق.

كما دعا معالي الأمين العام اجتماع المجموعة التشاورية لخلق مزيد من التنسيق بين برامجها والمشاريع المحددة في مجال التجارة ضمن مختلف المبادرات الإقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا (SPDA)، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى.

3. في مستهل كلمته، تقدم سعادة الدكتور وليد عبد المحسن الوهيب، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بجزيل الشكر والتقدير للمملكة المغربية على استضافتها لهذا الاجتماع، والشكر موصول إلى سعادة السيد عبد القادر عمارة وزير التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة للمملكة المغربية وإلى الدكتور الحسن احزاين مدير عام المركز الإسلامي لتنمية التجارة ولل فريق العامل معه على حسن التنظيم ولجميع المشاركين في الاجتماع.

وسلط الضوء على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفقا لقرارات الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامية المنعقدة بمكة المكرمة يومي 26-27 رمضان 1433 هجرية موافق 14-15 غشت 2012، التي أشارت، من بين أمور أخرى، إلى أهمية ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والبشرية في العالم الإسلامي. كما أبلغ الحضور بأن القمة أكدت أيضا على الضرورة الملحة لدراسة إمكانيات إنشاء منطقة للتجارة الحرة وتنفيذ نظام الأفضليات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي.

كما أشار إلى أن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدة بالقاهرة يومي 25 و 26 ربيع الأول 1434 موافق 6-7 فبراير 2013 والتي أشادت بالزيادة المطردة في حجم التجارة الإسلامية البينية التي انتقلت من 14,44% سنة 2004 إلى 17,80% سنة 2011، مؤكدا على أهمية نظام الأفضليات التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي كقوام أساسي لتحقيق نسبة 20% من إجمالي التجارة البينية للدول الأعضاء في أفق 2015.

وأكد معالي الدكتور الوهيب على أهمية البرنامج التنفيذي في الخطة الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي لتحقيق هدف 20% في أفق 2015. حيث قال أن الهيئات والمنظمات المعنية بالشأن التجاري تبذل قصارى جهدها لتنمية المبادلات التجارية البينية إلا أن العديد من العوائق ما تزال قائمة أمام التجارة. وفي هذا الإطار ومن أجل تطوير البرنامج التنفيذي، الذي تم تصميمه بتركيا منذ خمس سنوات تقريبا، اقترح الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية السيد وليد عبد المحسن الوهيب إضافة مجال جديد لهذا البرنامج يخص دمج التجارة (Mainstreaming Trade) في خطط وأنشطة الهيئات والمنظمات المعنية بالشأن الاقتصادي بين الدول الإسلامية وذلك قبل أن يتم ادراجها في البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتعزيز التجارة البينية وتعزيز نشاط تمويل التجارة من خلال انتماء الصادرات. كما دعا معاليه الدول الأعضاء للانخراط في تنفيذ أنشطة ومشاريع البرنامج التنفيذي من أجل بناء التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي. وفي هذا الإطار، اقترح معالي الدكتور الوهيب على المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تنظيم مؤتمر دولي سنة 2014 يضم ممثلين عن الدول الأعضاء والهيئات التابعة للمنظمة لبحث دور الحكومات في تعزيز التجارة البينية وذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية بالتجارة في الدول الأعضاء.

وفي ختام كلمته، أكد معاليه على أهمية مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية ودول آسيا الوسطى بالتعاون بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وهيئات الأمم المتحدة وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة العمل الدولية واليونيدو ومركز التجارة العالمي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وذلك من أجل مساعدة البلدان المستفيدة لتطوير تجارتها الخارجية.

4. بعد ذلك، تناول الكلمة السيد مراد داليشاي ممثل مكتب التنسيق للكموسيك ليقرأ على مسامع الحاضرين نص الكلمة الموجهة من طرف السيد ميتين أكار رئيس مكتب التنسيق للكموسيك والتي عبر فيها عن شكره وامتنانه للمملكة المغربية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تنظيم هذا الاجتماع الذي يشكل فرصة لتقييم تطبيق البرنامج التنفيذي.

وأشار إلى أن التعاون التجاري هو واحد من أهم مجالات التعاون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري- الكومسيك التي تهدف إلى الرفع من التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي. وأكد أن لجنة الكومسيك قد حققت مشاريع مهمة جدا في مجال التجارة مثل نظام الأفضليات التجارية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC ومعهد توحيد المقاييس والمعايير للبلدان الإسلامية SMIIC وشبكة المعلومات التجارية TINIC وبرنامج تمويل الصادرات والمعارض التجارية والقطاعية وبرامج تأهيل الكفاءات بالتعاون مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها. وأكد أيضا على أن تحقيق نسبة 20% من إجمالي التجارة البينية للدول الأعضاء في أفق 2015 يشكل أحد الأهداف المهمة للكموسيك ضمن جهودها الرامية إلى تحسين التعاون التجاري. وفي هذا الصدد، أثار انتباه الحضور إلى أن لجنة الكومسيك قد سبق أن كلفت المجموعة التشاورية منذ 2008 بمهمة متابعة تنفيذ خارطة الطريق لتحقيق نسبة 20% من التجارة البينية في أفق 2015.

وأخيرا، أكد سعادة السيد أكار أن الاستراتيجية الجديدة للكموسيك تهدف إلى تكثيف مشاركة الدول الأعضاء في جهود التعاون. حيث أن فرق العمل التي سيتم تعيينها في مجالات التعاون ستضم خبراء من الدول الأعضاء تشارك مرتين كل سنة في أشغال تنسيق السياسات وتبادل الخبرات وضبط أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، طلب السيد أكار من الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد، بالمبادرة لتعيين مراكز الاتصال لفرق العمل.

5. المناقشات

بعد الجلسة الافتتاحية، بحث المشاركون في جلسات عامة المواضيع الآتية (أنظر برنامج الاجتماع في المرفق 2):

جلسة العمل الأولى: "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي: بين الماضي والحاضر والمستقبل".

جلسة العمل الثانية: البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق الأهداف الجديدة للتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي : وسائل الارتقاء إلى الأفضل على ضوء الاستراتيجية الجديدة للكموسيك.

جلسة العمل الثالثة: مائدة مستديرة ومناقشات حول دور المنظمات الإقليمية في تنشيط التجارة البينية وتدعيم التعاون الاقتصادي الإقليمي.

جلسة العمل الرابعة: مائدة مستديرة ومناقشات حول دور الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ البرنامج التنفيذي لتنمية التجارة البينية.

جلسة العمل الخامسة: مراجعة البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق الأهداف الجديدة للتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي 2015-2025.

وقد ترأس الجلسات السادة:

جلسة العمل الأولى والجلسة الختامية: الدكتور عبد الرحمن الطيب علي طه، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

جلسة العمل الثانية: الدكتور الحسن احزاين المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

جلسة العمل الثالثة: السيد غلام حسين دارزي مدير قسم الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

جلسة العمل الرابعة: السيد عبد الله بن عبد الوهاب النفيسة مدير العلاقات التجارية مع الدول العربية والإسلامية (وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربية السعودية).

جلسة العمل الخامسة: سعادة المهندس هاني سالم سنبل نائب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

1. خلال جلسة العمل الأولى، قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة تقارير حول مستجدات متابعة البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي". بعد ذلك قدمت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المشاركة تقاريرها في الموضوع. وقد عالجت هذه التقارير من ناحية ما تم إنجازه خلال المرحلة الماضية، ومن ناحية أخرى الأنشطة المبرمجة خلال الفترة المتبقية لبرنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة 2013-2015.

ويتبين من الأنشطة المقامة في إطار البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي الذي يتضمن زهاء 421 نشاط ما يلي:

- إلى غاية شهر فبراير 2013 تم تنفيذ حوالي 63% من المشاريع بالكامل،
- 18% من المشاريع توجد قيد التنفيذ.
- 19% من المشاريع توجد في انتظار التنفيذ.

ومن الملاحظ أن مستوى إنجاز المشاريع يبعث على الارتياح حيث تم تنفيذ حوالي 63% من المشاريع بالكامل في حدود منتصف المدة المحددة. أما عن توزيع الأنشطة حسب الميادين فإن بناء القدرات يحتل المرتبة الأولى بنسبة 38% تليه أنشطة تسهيل التجارة 28% ثم التنشيط التجاري 17% أما تنمية المنتجات الاستراتيجية وتمويل التجارة فمازالت حصتها ضعيفة حيث سجلت على التوالي 9 و8%.

- قدم ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة ورقة عمل حول متابعة البرنامج التنفيذي (الانجازات، التحديات، السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)، مؤكدا على أهمية التنسيق بين هذه المنظمات من أجل تطوير وتنفيذ المشاريع والبرامج المتبقية لإنجاح هذا البرنامج.

يشمل البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي حوالي 421 مشروع أو نشاط.

ويلاحظ أيضا أن أنشطة المجموعة قد ارتفعت من 124 إلى 199 مشروع، أي زيادة بنسبة 60% بين سنتي 2010 و2011 وبنسبة 50% بين سنتي 2011 و2012 وبنسبة 61% بين سنتي 2012 و2013 نتيجة تنفيذها من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

أما فيما يخص الأنشطة التي قامت بها هذه المجموعة، فقد جاءت المشاريع المتعلقة ببناء القدرات في المرتبة الأولى، تليها الأنشطة المتعلقة بتنشيط وتسهيل التجارة.

لقد كان للمركز الإسلامي لتنمية التجارة قصب السبق، ضمن مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، في العمل في مجال الترويج التجاري، أما المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات فهما رائدتان في تمويل التجارة وائتمان الصادرات. في حين تعتبر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والكومسيك الهيئات الرئيسية الفاعلة في مجال تسهيل التجارة. أما مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية فهو رائد في تنمية المنتجات الاستراتيجية. ويعد مجال بناء القدرات أحد المجالات التي تشترك فيها جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

ومن الملاحظ أيضا أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية قد أنجزوا 72% من الأنشطة والمشاريع المبرمجة.

وتأتي أنشطة تأهيل الكفاءات في المرتبة الأولى بنسبة 38% (بدل 42% سنة 2010)، تليها تسهيل التجارة بـ 28% (19% سنة 2010)، ثم أنشطة التنشيط التجاري بـ 17% (27% سنة 2010)، وأخيرا تنمية المنتجات الاستراتيجية وتمويل التجارة وائتمان الصادرات بـ 9% (7% سنة 2010) و8% (5% سنة 2010) على التوالي في فبراير 2013.

2. أما فيما يتعلق بآلية التقييم والمتابعة الضروريين من أجل تطبيق أفضل للبرنامج التنفيذي لتعزيز التجارة البينية، فقد قدم ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهته لمحة حول تقييم النتائج، كما أشار إلى وضع إطار مناسب للبرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق الأهداف البينية. وأكد السيد لوك إلى ضعف التنسيق بين الشركاء الثمانية المشرفين على تطبيق البرنامج التنفيذي المتعلق بمجالات الأنشطة الستة لهذا البرنامج. وأشار إلى أن منظمة التعاون الإسلامي قد حددت بعض الضوابط لتقييم النتائج، لكنها تظل تقريبية في ظل غياب برنامج موحد. وفي هذا الصدد، يمكن اتخاذ بعض الإجراءات لمعالجة الوضع والاستجابة لانشغالات القائمين على هذا المجال:

✓ وضع إطار مناسب بمؤشرات تعتمد على مجالات الأنشطة الستة المحددة وهي: تمويل التجارة والتنشيط التجاري وتسهيل التجارة وتنمية المنتجات الاستراتيجية وبناء القدرات والمفاوضات التجارية؛

✓ دراسة الإطارات المناسبة لمختلف المشاريع (إن وجدت) ومبادرات الوحدة والاندماج؛

✓ تحديد المسؤوليات وضبط الموارد في جمع وإدارة مهام المتابعة والتقييم.

قد يحتاج الأمر لتقييم الإدارة والتنسيق لاتخاذ الإجراءات المستقبلية التي سبق تحديدها.

3. قدم ممثل مكتب تنسيق الكومسيك ورقة عمل حول الاستراتيجية الجديدة للكومسيك التي تضع التجارة ضمن واحدة من بين أبرز مجالات التعاون الستة. وذكر أن الهدف الرئيسي للتعاون في مجال التجارة في إطار الاستراتيجية الجديدة هو تعزيز التجارة البينية موضحا النتائج التي يتعين تحقيقها في مجالات تحرير التجارة وتسهيل التجارة والتنشيط التجاري وتمويل التجارة في إطار التعاون التجاري.

وقدم السيد دليشاي في معرض حديثه بعض البيانات حول وسائل تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للكومسيك وأبلغ المشاركين أن هذه الاستراتيجية جاءت بوسيلتين جديدتين لتحقيق أهدافها. فالوسيلة الأولى عبارة عن تشكيل فريق عمل حول تنمية التجارة يلتقي مرتين كل سنة مع خبراء من الدول الأعضاء لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حول مختلف مجالات التعاون التجاري. كما أكد السيد دليشاي على أنه يتعين على الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة في فرق العمل أن تعين نقطة الاتصال في بلدها يتولى التواصل مع مكتب تنسيق الكومسيك. أما الوسيلة الثانية للاستراتيجية فهي عبارة عن إدارة دورة المشروع. وأبلغ المشاركين أن مكتب تنسيق الكومسيك سيعمل على توفير تمويل المشاريع المقترحة من لدى الدول الأعضاء في مجالات التعاون التي تم ضبطها في إطار استراتيجية الكومسيك.

• **البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق الأهداف الجديدة للتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي : وسائل الارتقاء إلى الأفضل على ضوء الاستراتيجية الجديدة للكومسيك**

4. ممثل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (مبادرة المساعدة من أجل التجارة لفائدة الدول العربية، البرنامج الخاص للتنمية في افريقيا-2).

قدم ممثل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ورقة عمل للتعريف بمبادرة المساعدة من أجل التجارة لفائدة الدول العربية. وأشار السيد لسعد بنحسين أن المشروع قد تم اقتراحه من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة باسم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية استجابة لطلب موجه إلى رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من طرف المجموعة العربية المعتمدة بجنيف. وقد تم تصميم هذه المبادرة بدعم من خمس هيئات متخصصة تابعة للأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية -اليونيدو-. وستعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على توفير التمويل وعلى خلق أرضية لمساعدة الدول العربية على حشد الموارد اللازمة وتسريع وتيرة الإصلاحات التجارية وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية والإقليمية على نحو يعالج التحديات التي تواجه البطالة خاصة في صفوف الشباب ويوفر الزخم اللازم لاستكمال منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. وأشار إلى المصادقة على هذه المبادرة من قبل القمة الاقتصادية العربية الثالثة المنعقدة في يناير 2013 (إعلان الرياض)، كما تم دعمها من قبل الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في فبراير 2013 (إعلان القاهرة). ومن المقرر الشروع الرسمي في تنفيذ هذه المبادرة خلال شهر مارس أو أبريل 2013.

ومن أجل دعم تنفيذ مبادرة المساعدة من أجل التجارة لفائدة الدول العربية، أوصى الخبير بضرورة اجراء مشاورات حثيثة بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومؤسسات

منظمة التعاون الإسلامي بهدف تقديم الخدمات الاستشارية الضرورية وضمان فعالية الأداء واقتراح التوجهات الاستراتيجية اللازمة.

قدم ممثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ورقة عمل حول البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا (SPDA) الرامي إلى معالجة آفة الفقر وتأهيل الكفاءات والقضاء على الأمية والأمراض والأوبئة.

وأشار الدكتور كامارا إلى أن البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا هو برنامج تم تعميمه إلى حد كبير ليصبح إطارا للتعاون بين البنك الإسلامي للتنمية و أفريقيا. فمن خلال البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا، يضاعف من تعاونه وشراكته مع هذه المؤسسات وينفذ مبادرات تكميلية مثل برنامج التعليم ثنائي اللغة وبرنامج محو الأمية والتدريب المهني (VOLIP) وبرنامج مكافحة الملاريا وبرنامج تأهيل الكفاءات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي و"إعلان جدة" بشأن الأمن الغذائي .

كما أشار الى ان البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا قد خصصت له ميزانية 12 مليار دولار أمريكي، حيث التزم البنك الإسلامي للتنمية بالمساهمة فيها بمقدار الثلث (4 مليار دولار أمريكي). وسيتم تأمين المبلغ المتبقي من قبل باقي الشركاء في التنمية وحكومات البلدان المستفيدة. وللإشارة فقد تجاوزت الموافقات هدف البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا المتمثل في 4 مليار دولار أمريكي بمبلغ 1.01 مليار دولار أمريكي.

كما أبلغ سعادته الحضور بأن متوسط قيمة أي إنجاز يتعهد به البنك لفائدة البلدان المعنية بالبرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا يبلغ 10.6 مليون دولار أمريكي. وهو مبلغ قليل مقارنة بمشاريع البنية التحتية التي تكلف أكثر من ذلك بعدة مرات. كما يشكل ضعف البنية التحتية عائقا أمام تطور العديد من بلدان البرنامج الخاص بالتنمية في أفريقيا.

5. قدمت ممثلة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ورقة عمل حول الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسة في مجال التنشيط التجاري وتسهيل التجارة وتأهيل الكفاءات لفائدة القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغرى والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالأعمال الزراعية والأمن الغذائي. وأكدت السيدة عطية على أهمية تشجيع روح المبادرة في العمل الاقتصادي مع التركيز بشكل خاص على المبتدئين والشباب والمرأة. وأشارت إلى تنظيم الأنشطة التالية: برنامج التدريب حول تنمية روح المبادرة في العمل الاقتصادي بالشارقة من 18 إلى 20 مارس 2013 والاجتماع الخامس عشر للقطاع الخاص والمنتدى السابع لسيدات الأعمال بإيران وملتقى القطاع الخاص الذي سيقام من 28 إلى 30 أكتوبر 2013. كما أكدت السيدة عطية على ضرورة التنسيق بين الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وهذه المنظمات في مجال الصناعة الغذائية الحلال بناء على معايير فريق الخبراء في منظمة التعاون الإسلامي في هذا المجال. وأخيرا، أوصت ممثلة الغرفة الإسلامية بأنه ينبغي على الدول الأعضاء أن تلعب دورا أكثر فعالية لدعم مبادرات المجموعة التشاورية وباقي مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التجارة البينية.

● مائدة مستديرة ومناقشات حول دور المنظمات الإقليمية في تنشيط التجارة البينية وتدعيم التعاون الاقتصادي الإقليمي

6. قدم ممثلو البنك العربي للتنمية في إفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب

إفريقيا والمفوضية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان غرب آسيا أوراق عمل حول أنشطة هذه المؤسسات في مجال تشجيع وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي لفائدة أعضائها من خلال أنشطة التجارة والاستثمار والاتفاقيات الإقليمية. وذكر ممثل البنك العربي للتنمية في إفريقيا أن مؤسسته قد وضعت خطا تمويليا من الدول العربية لفائدة البلدان الأفريقية لتطوير المشاريع ذات الأولوية في القارة. وأشار ممثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا إلى أهمية الإطار القانوني للدول الأعضاء ووضع التجارة البينية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا وآفاق المبادلات التجارية.

وأكدوا جميعا على أهمية إشراك الدول الأعضاء في تعزيز التجارة البينية الإقليمية والتعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإقليمية الأخرى من أجل تشجيع القطاع الخاص في كل منطقة وتبادل الخبرات حول المشاريع التي تم إنجازها بنجاح وأنشطة تسهيل التجارة والاستثمار في البلدان المعنية.

● مائدة مستديرة ومناقشات حول دور الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تنفيذ البرنامج التنفيذي لتنمية التجارة البينية

- الدور المركزي للحكومات؛
- دور هيئات تنمية التجارة والقطاع الخاص والجمعيات المهنية في تنمية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- أوراق عمل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركة.

أثناء المناقشات التي جرت خلال المائدة المستديرة، تبادل ممثلو الدول الأعضاء المشاركة وجهات النظر حول دور الحكومات والقطاع الخاص في تعزيز التعاون من أجل تسهيل تطبيق البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق.

وفي هذا الصدد، اقترح ممثل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة تنظيم ملتقى يشارك فيه ممثلو القطاعين العام والخاص لتبادل وجهات النظر والمعلومات لاستكمال بعضهما البعض. وأكد ممثل الكومسيك على أهمية استخدام أدوات الاتصال الفعال للحصول على آراء الدول الأعضاء وضبط احتياجاتها من أجل تحسين تطبيق البرنامج التنفيذي. وفي هذا الصدد، أوصى بإجراء استطلاع للرأي بالدول الأعضاء، حيث ستأخذ المجموعة التشاورية بعين الاعتبار نتائج هذا الاستطلاع لوضع برامج وأنشطة مناسبة.

● تعديل البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية

- استعراض البرنامج التنفيذي الجديد
- استعراض التوصيات التي سيتم تقديمها إلى المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

التوصيات

بعد مناقشات مثمرة تمت المصادقة على التوصيات الآتية:

1- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

1. الإشادة بالمساهمة القيمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها على دعمها لتنفيذ البرنامج التنفيذي والمبادرات المتعلقة به؛
2. دعوة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتقديم المزيد من الدعم الضروري والتوصيات المناسبة لتنفيذ البرنامج التنفيذي؛
3. دعوة الدول الأعضاء الفاعلة في التجارة البيئية بما في ذلك البلدان الأقل نمواً للحضور والمشاركة في اجتماعات "المجموعة التشاورية حول تنمية التجارة البيئية" قصد المساهمة في مختلف البرامج والأنشطة التي تم ضبطها في البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق؛
4. دعوة الدول الأعضاء لتقديم الدعم الضروري لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ البرنامج التنفيذي والمشاركة بفعالية في الأنشطة التي تدرج في إطار هذا البرنامج؛
5. دعوة المركز الإسلامي لتنمية التجارة لنشر استبيان بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة لضبط حاجيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتعرف على آراءها إزاء البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق من أجل ضمان أسباب النجاح لهذا البرنامج؛
6. دعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة في رفع رأس مال المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وتدعيم موارد وكالات تأمين الصادرات الوطنية؛
7. دعوة الدول الأعضاء، التي لم تعلن بعد انضمامها للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، للقيام بذلك في أفضل الأجل وتشجيع الدول الأعضاء على إنشاء وكالات وطنية خاصة بها لائتمان وإعادة ائتمان الصادرات والاستفادة من خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في هذا المجال؛
8. دعوة الدول الأعضاء لوضع خطط لدعم التمويل التجاري.
9. دعوة الدول العربية لتعيين مراكز الاتصال في بلدانها لتسهيل تنفيذ المشروع المتعلق بمبادرة المساعدة من أجل التجارة (Aft)؛
10. الإشادة بمساهمة دولة الكويت بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي في مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية والتي تتولى السهر على تنفيذها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛
11. حث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة على المساهمة في هذه المبادرة؛
12. الأخذ بعين الاعتبار المساعدات المقدمة للدول العربية في إطار برنامج "مبادرة المساعدة من أجل التجارة" من طرف المنظمات الدولية والشركاء التجاريين قصد تفادي الازدواجية وتجنب تقليص المنافع المرتقبة وحتى لا يكون لذلك تأثير على المنح والقروض التي قد تستفيد منها الدول الأعضاء في مجالات أخرى؛
13. العمل على تعزيز تنفيذ "مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية" وذلك بالتشاور الوثيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل توفير الخدمات الاستشارية وضمان الجودة واقتراح التوجهات الاستراتيجية.
14. دراسة امكانية إطلاق مبادرة جديدة بشأن "المساعدة من أجل التجارة" لفائدة الدول الأعضاء في الرابطة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بغية الرفع من أداءها وتحسين مستواها التنافسي في مجال الصادرات.

II- مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية:

15. متابعة أنشطة المجموعة التشاورية بالتنسيق مع فرق العمل التجارية للكومسيك التي ستضم بانتظام خبراء من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق نسبة 20% من إجمالي التجارة البينية ومن أجل تنفيذ فعال للاستراتيجية الجديدة للكومسيك؛
 16. دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنظيم اجتماعات "حشد الأفكار" "Brainstorming" لمناقشة الكيفية التي يمكن بها رصد وتقييم إطار للبرنامج التنفيذي لمنظمة التعاون الإسلامي في مواجهة تحديات تنفيذ البرنامج التنفيذي وفقا لأهداف محددة؛
 17. تكليف المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والجمهورية التونسية بمواصلة العمل من أجل تقديم المساعدة الفنية في مجال سياسات المنافسة لفائدة الدول العربية والأفريقية الناطقة بالفرنسية خلال سنة 2014؛
 18. تكليف فريق عمل من المجموعة التشاورية لمنظمة التعاون الإسلامي لدراسة جدوى مبادرة الشباك الموحد ومتابعتها وتكليف المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بمهمة مركز الاتصال؛
 19. دعوة المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لعقد مؤتمر لشبكة هيئات تنمية التجارة يكون هدفه الرئيسي تعزيز دور هذه الأخيرة في تنفيذ البرنامج التنفيذي؛
 20. تعزيز التعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات شبه الإقليمية كدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا التي تنتمي أيضا لمنظمة التعاون الإسلامي، خاصة في المجالات التالية: تسهيل التجارة، تنشيط التجارة، تأهيل الكفاءات، مناخ ممارسة الأعمال وتبادل الخبرة في مجال أنشطة القطاع الخاص.
- ### III- المسائل التنظيمية للمجموعة:

21. ضبط الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية وتحديد جهة التنفيذ والتمويل لكل نشاط أو مشروع في البرنامج التنفيذي؛
22. اقتراح هدف جديد للفترة المقبلة للبرنامج التنفيذي يركز على الرفع من حصة التجارة البينية بالتعاون مع الدول الأعضاء بشكل خاص؛
23. تعزيز الموارد وترشيد النفقات العادية لتوفير الموارد الضرورية لتمويل مشاريع الطاقة والنقل في أفريقيا؛
24. التركيز على المشاريع الواردة في إطار البرنامج التنفيذي وخاصة منها المشاريع الإقليمية وشبه الإقليمية التي تسهم في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي؛
25. لتحسين التنسيق في مجال التعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، دراسة قضايا دمج التجارة (Trade Mainstreaming) في إطار تنفيذ البرنامج التنفيذي التي ستعمل على تحسين أداء تنمية المبادلات التجارية؛
26. تطوير آلية التنسيق بين أطراف المجموعة التشاورية في منظمة التعاون الإسلامي قصد تحسين أدائها وفعاليتها. لذلك يتعين الأخذ بعين الاعتبار التحسينات التالية:

✓ تنفيذ المبادئ التوجيهية للتعاون المصادق عليها من قبل المجموعة التشاورية المنعقدة في دورتها الثانية ؛
✓ عقد اجتماع المجموعة التشاورية سنويا بالمغرب.

27. إدراج ضمن البرنامج التنفيذي كل المبادرات الأخرى حول تنمية التجارة لإتمام واستكمال برامج المجموعة التشاورية؛

IV- القطاع الخاص:

28. تعزيز مبادرات برامج المجموعة التشاورية من خلال العمل على إذكاء واعز الانتماء الطوعي والمشاركة في هذه المبادرات لدى القطاعين العام والخاص؛

29. العمل على إنشاء حاضنة لمراحل ما قبل وخلال وبعد حضانة الخدمات من أجل بعث مشاريع جديدة أو لإقحام الشباب في تنمية التجارة البينية من خلال تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنشاء حاضنات لتسهيل نموها؛

30. التركيز على برامج إذكاء روح ريادة الأعمال؛

31. الأخذ بعين الاعتبار العلاقة الوثيقة بين الاستثمارات المثمرة من جهة، وتشجيع القطاع الخاص وتنمية الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من جهة أخرى، من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات سواء فيما بين الدول الأعضاء أو مع مناطق أخرى من العالم؛

32. تشجيع الاستثمارات والقطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتنسيق جهود المؤسسات المالية في هذا المجال.

لائحة شكر

في نهاية الاجتماع طلب المشاركون من معالي وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة للمملكة المغربية السيد عبد القادر اعمارة، رفع برقية شكر وامتنان لمقام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية وللحكومة المغربية والشعب المغربي الشقيق على حسن الوفادة والتسهيلات التي تم توفيرها أثناء قدومهم وإقامتهم في مدينة الدار البيضاء الجميلة.

كما أعرب المشاركون عن أحر عبارات الشكر لمعالي البروفسور الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي ، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على الكلمة القيمة التي تفضل بتوجيهها للمشاركين وعلى جهوده المتواصلة لتحقيق أهداف الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية .

كما توجه الحاضرون بجزيل الشكر لمعالي الدكتور أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والدكتور بيريم سيدبيي نائب رئيس البنك الإسلامي للتنمية على دعمهما الكامل لهذه المبادرة واستعدادهما المطلق لمواكبة نشاطات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى تنمية التعاون الاقتصادي وتدعيم الاندماج الإقليمي.

وفي الأخير توجه المشاركون بالتحية للدكتور وليد الوهيب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والدكتور الحسن احزاين المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة ولكافة موظفي المؤسستين على الجهود التي قاموا بها لتوفير كل أسباب النجاح لهذا الاجتماع.

